

الآليات القانونية والمؤسسية لمحاربة الفساد الرياضي

تحتّم على الاتحادات الدولية والمحلية في ظلّ تواصل فضائح الفساد المختلفة في المجال الرياضي إلى إيجاد آليات معينة لمحاربة هذه الظاهرة التي أضرت بصورة الرياضة عامة وبزاهة المنافسة التي في الأصل تقوم على الروح الرياضية والتنافس النزيه، لذلك تمّ استخدام عدّة آليات نذكر منها:

1- الاتفاقيات الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة: تمثل هذه الاتفاقية المرة الأولى التي وافقت فيها حكومات من شتى أنحاء العالم على تطبيق قوة القانون الدولي لمكافحة المنشطات، وتعتبر هذه الخطوة مهمة نظرا لوجود مجالات خاصة حيث تمتلك الحكومات وحدها الأساليب اللازمة للمضي قدما في مكافحة هذه الظاهرة. وتساعد الاتفاقية أيضا على ضمان فعالية المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، وبما أن المدونة وثيقة غير حكومية لا تنطبق سوى على الدول الأعضاء في المنظمات الرياضية، توفر الاتفاقية الإطار القانوني الذي يمكن للحكومات من خلاله معالجة النواحي الخاصة لمشكلة المنشطات، التي توجد خارج نطاق الحركة الرياضية، وبالتالي تساعد الاتفاقية على إضفاء طابع رسمي على القواعد والسياسات والمبادئ التوجيهية العالمية لمكافحة المنشطات بغية تأمين بيئة رياضية تتسم بالنزاهة والانصاف لجميع الرياضيين. تتمتع الحكومات بدرجة عالية من المرونة في كيفية تنفيذ الاتفاقية، إذ يمكنها اللجوء إلى القوانين أو النظم أو السياسات أو الممارسات الإدارية لتحقيق هذه الغاية، غير أنه يطلب من الحكومات الموقعة إتخاذ إجراءات خاصة لتحقيق ما يلي:

- الحدّ من العقاقير او الوسائل المحظورة المتوفرة للرياضيين، بما في ذلك مكافحة الإتجار بها، باستثناء تلك المستخدمة لأغراض طبية مشروعة.

- تيسير عمليات مراقبة تعاطي المنشطات ودعم البرامج الوطنية لإجراء الاختبارات.
- حجب الدعم المالي عن الرياضيين وأفراد الأطقم المعاونة لهم إثر انتهاك أي قاعدة من قواعد مكافحة المنشطات أو عن المنظمات الرياضية التي لا تمتثل لأحكام المدونة.
- تشجيع منتجي المكملات الغذائية وموزعيها على وضع ممارسات فضلى في مجال وسم وتسويق وتوزيع المنتجات التي قد تحتوي على مواد محظورة.

- دعم الجهود الرامية إلى توفير تعليم خاص بمكافحة المنشطات للرياضيين والمجتمع الرياضي، وتأمين مساعدة الدول الأطراف على إعداد برامج للتعليم والوقاية في مجال مكافحة المنشطات من خلال صندوق القضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة الذي تتولى اليونسكو مهمته الإدارية.

2- دليل الأمم المتحدة للتبليغ عن الفساد الرياضي: أصدرت الأمم المتحدة دليلا موجها للأشخاص والمحللين والناقدين الرياضيين من أجل التبليغ عن الفساد الرياضي، وقامت بتصنيف الاعمال التي تعتبر فسادا رياضيا،

المخالفات الرياضية أو أي تصرف أو عدم وفاء بالتزام ما أو إهمال ينتهك القانون الوطني أو الدولي والقواعد الرياضية أو يخل بنزاهة وأخلاقيات الرياضة بما في ذلك:

- الفساد بما في ذلك الاحتيال والرشوة وإساءة استغلال المنصب بما في ذلك تضارب المصالح وغسل الأموال.

- التلاعب في المسابقات.

- تعاطي العقاقير المنشطة.

- سوء المعاملة والتحرش والتمييز والعنف.

- الممارسات التي تنتهك أو تشكل تهديدا لحقوق الانسان والتي تعرض أو قد تعرض البيئة والصحة العامة والسلامة للخطر.

- ملاحظة أي سلوك آخر قد يكون إجراميا: يجب تحديد يجب تحديد هذه الأفعال أو الاغفالات بوضوح في أنظمة ولوائح المنظمة.

3- تأسيس الاتحاد الدولي لمكافحة الفساد الرياضي: انتخب الجزائري مراد مازار على رأس الاتحاد الدولي

لمكافحة الفساد الرياضي عقب الجمعية العامة الاستثنائية المنعقدة يوم الجمعة 2015/11/27 بجنيف (سويسرا) ويعد أول عربي وإفريقي يتراأس الاتحاد الدولي لمكافحة الفساد الرياضي . وتتمحور مهمة هذه الاتحادية في محاربة التلاعب باللقاءات و الرشاوي وتبييض الأموال في الوسط الرياضي ومحاربة كل آفة تمس الرياضة وذلك من خلال :

- العمل على تكوين هيئات ومنظمات قانونية عالمية تعنى بمتابعة قضايا الفساد الإداري.

- تشجيع البحوث العلمية لتسريع نتائج كشف المنشطات .

- الشفافية والوضوح في تطبيق الاجراءات الصارمة في وجه المخالفين .

- تطبيق الاجراءات المضادة للفساد.

4- المركز الدولي للأمن الرياضي: هو مؤسسة خاصة ذات نفع عام تأسست بتاريخ 18/08/2011 مقررة الدوحة

(قطر) يهدف إلى تعزيز الامن والسلامة في عالم الرياضة و المعالجة الفعالة للمشكلات الحقيقية في مجال الرياضة بشكل استباقي و تقديم الخدمات التدريبية والاستشارية للأمن الرياضي بكافة فعاليته و امشته الرياضية و توفير الدراسات والابحاث والنشرات الاستشارية الامنية الرياضية وتبادل المعرفة مع المراكز المختصة في هذا المجال . بميزانية تقدر بنصف مليون ريال قطري.

5- الانتربول ومكافحة الفساد: أصبح التلاعب بالمنافسة جذابا للمجرمين مع تحقيق أرباح كبيرة ومخاطر ضئيلة

للكشف عنها لذلك حتم التصدي للتلاعب بنتائج المباريات والجرائم الأخرى في مجال الرياضة تعاوننا وطنيا

ودوليا بين الرياضة و السلطات العامة المعنية بمنع التلاعب بنتائج المباريات (MI FTF) بين أجهزة إنفاذ القانون من جميع أنحاء العالم للتصدي للتلاعب بنتائج المباريات والفساد في مال الرياضة .

كما تدعم البلدان الأعضاء في التحقيقات والعمليات المتعلقة بالتلاعب بنتائج المباريات في جميع الألعاب الرياضية، وتحافظ على شبكة عالمية من المحققين في التلاعب في نتائج المباريات حتى يتمكنوا من تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية بأفضل الطرق الممكنة، ويضم صندوق فرقة الانتربول العامة المعنية بمنع التلاعب بنتائج المباريات IM FTF حاليا 83 وحدة من الأعضاء (82 سلطة قضائية واليوروبول) مع أكثر من 120 جهة اتصال وطنية حول العالم . وتسمح هذه الشبكة لفرقة العمل من العمل كممنصة للتحقيقات عبر الحدود والتنسيق الدولي للقضايا وعقد الاجتماعات بانتظام.

فيما يلي معالجة موسّعة ومُعَمَّقة لعنصر **آثار الفساد الرياضي على الرياضة والمجتمع والاقتصاد**، بصيغة أكاديمية موجّهة لطلبة الجامعة:

الانعكاسات السلبية للفساد الرياضي

1- على الرياضية:

- تقويض مبدأ تكافؤ الفرص: يعدّ هذا المبدأ حجر الزاوية في أي منافسة رياضية، غير أنّ الفساد وخاصة التلاعب بالنتائج والرشوة- يُفَرِّغ هذا المبدأ من مضمونه، حيث تتحوّل النتائج من انعكاس للجدارة إلى نتاج ترتيبات خفية. وبهذا تفقد الرياضة مشروعيتها الأخلاقية، إذ لم تعد تعكس الأداء الحقيقي للاعبين أو الفرق.
- تدهور جودة المنافسة: حين تتدخل عوامل غير رياضية في تحديد النتائج، تنخفض جودة الأداء الفني والتكتيكي، لأن الحافز الأساسي (الإنجاز المشروع) يتآكل. ويؤدي ذلك إلى فقدان روح التحدي والإبداع التي تُعدّ جوهر التنافس الرياضي.
- فقدان المصداقية المؤسسية: تُبنى المؤسسات الرياضية على الثقة، وعندما تنتشر فضائح الفساد داخل هيئات كبرى مثل FIFA، تتزعزع صورة المنظومة بأكملها. هذا التآكل في المصداقية ينعكس سلبيًا على جميع الفاعلين: لاعبين، مدربين، حكام، وجماهير.
- إحباط المواهب وتهميش الكفاءة: يؤدي الفساد إلى إقصاء الكفاءات الحقيقية لصالح أصحاب النفوذ، مما يُثبّط عزيمة الرياضيين الشباب ويُضعف مسارات تطوير المواهب. ومع مرور الوقت، تفقد الرياضة قدرتها على إنتاج أبطال حقيقيين.

2- على المجتمع:

- فقدان الثقة الاجتماعية: تُعدّ الرياضة فضاءً لإنتاج الثقة الجماعية، لكن حين يُدرك الجمهور أن النتائج قد تكون مفبركة، تتآكل هذه الثقة ليس فقط في الرياضة، بل في المؤسسات عمومًا. وهنا تتجاوز الأزمة حدود الملعب لتتطال البناء الاجتماعي.

- نشر القيم السلبية: يساهم الفساد في ترسيخ سلوكيات منحرفة مثل:

. تبرير الغش لتحقيق النجاح.

. تغليب المصلحة الفردية على الصالح العام.

. قبول الرشوة كأمر واقع.

وهو ما يتعارض مع الوظيفة التربوية للرياضة كأداة لغرس القيم الإيجابية.

- زيادة الاحتقان والعنف الجماهيري: عندما يشعر الجمهور بالظلم أو التلاعب، تتصاعد مشاعر الغضب والإحباط، مما قد يؤدي إلى سلوكيات عدوانية داخل الملاعب وخارجها. وقد ربطت دراسات في علم النفس الاجتماعي بين الإحساس باللامعالية وارتفاع احتمالات العنف الجماعي.

- تشويه الهوية الثقافية للرياضة: الرياضة ليست مجرد نشاط بدني، بل هي مكوّن ثقافي يعكس قيم المجتمع. ومع انتشار الفساد، تتحوّل من رمز للنزاهة والتنافس الشريف إلى صورة مشوهة تعكس الانحرافات المجتمعية.

3- على الاقتصاد:

- تراجع الاستثمارات والرعاية: يعتمد الاقتصاد الرياضي بشكل كبير على ثقة المستثمرين والرعاة. وعندما تنتشر قضايا الفساد، يتردد هؤلاء في ضخ أموالهم في بيئة غير شفافة، مما يؤدي إلى تقلص التمويل.

- الخسائر المالية المباشرة، وتشمل:

- اختلاس الأموال داخل الأندية والاتحادات.

- صفقات الانتقال المشبوهة.

- تضخيم العقود بصورة غير مبررة.

وهذا ينعكس سلبيًا على الاستقرار المالي للمؤسسات الرياضية.

- إضعاف الصناعة الرياضية: الرياضة اليوم تُعدّ صناعة متكاملة تشمل الإعلام، التسويق، والسياحة. لكن الفساد يُقوّض هذه المنظومة عبر:

- انخفاض نسب المشاهدة.

- تراجع بيع التذاكر.

- ضعف القيمة التجارية للبطولات.

4- التأثير على الاقتصاد الوطني: في الدول التي تعتمد على الرياضة كمورد اقتصادي (مثل تنظيم البطولات

الكبرى)، يمكن للفساد أن يؤدي إلى:

- فقدان فرص الاستضافة.

- تراجع السياحة الرياضية.

- الإضرار بصورة الدولة دوليًا.

يتضح أن آثار الفساد الرياضي تتجاوز حدود الملاعب لتطال بنية الرياضة ذاتها، والنسيج الاجتماعي، والاقتصاد الوطني. فهو ظاهرة متعددة الأبعاد تحدث خللاً في منظومة القيم، وتُضعف الثقة، وتُهدد استدامة الرياضة كقطاع حيوي. ومن ثمّ، فإنّ التصدي له لا ينبغي أن يكون جزئياً، بل يتطلب مقاربة شمولية تُراعي الأبعاد الرياضية والاجتماعية والاقتصادية في آنٍ واحد.

المسؤولية الأخلاقية والمهنية للرياضي والمدرّب والإداري

تشير المسؤولية المهنية والأخلاقية في المجال الرياضي إلى "مجموعة الالتزامات السلوكية والمعايير القيمية التي تحكم تصرّفات الفاعلين داخل المنظومة الرياضية"، بما يضمن احترام قواعد المنافسة ونزاهتها. وتُعد هذه المسؤولية امتداداً لمبادئ أخلاقيات المهنة وعلم الاجتماع الرياضي، حيث يُنظر إلى الرياضة كنسقٍ قيميّ وتربوي، لا كمجرد نشاط بدني أو تنافسي.

1- المسؤولية الأخلاقية والمهنية للرياضي:

* الالتزام بمبادئ اللعب النظيف: يُعدّ احترام قواعد اللعبة جوهر السلوك الرياضي، ويشمل:

- تجنّب الغش والتلاعب.

- احترام الخصم والحكام.

- القبول بنتائج المنافسة بروح رياضية.

* تجنّب السلوكيات غير المشروعة:

- الامتناع عن تعاطي المنشطات.

- رفض التورط في التلاعب بنتائج المباريات.

- الابتعاد عن المراهانات غير القانونية.

* تحمّل المسؤولية الاجتماعية: الرياضي ليس مجرد منافس، بل قدوة اجتماعية، خاصة لدى فئة الشباب، مما يفرض عليه:

- تمثيل القيم الإيجابية.

- التأثير السلوكي الإيجابي في المجتمع.
- الالتزام بالسلوك القويم داخل وخارج الملعب.
- * الانضباط المهني:

- احترام مواعيد التدريب.
- الالتزام بتعليمات الجهاز الفني.
- الحفاظ على اللياقة البدنية والذهنية.

2. المسؤولية الأخلاقية والمهنية للمدرب:

- * الأمانة العلمية والمهنية: يُفترض في المدرب أن يمارس عمله وفق أسس علمية سليمة، بعيداً عن:
- التضليل في البرامج التدريبية.
- استخدام وسائل غير مشروعة لتحسين الأداء.
- حماية اللاعبين: وتشمل: الحفاظ على السلامة البدنية والنفسية للاعبين، تجنب الإفراط في التدريب، مراعاة الفروق الفردية.
- * العدالة والإنصاف:

- المساواة بين اللاعبين في الفرص.
- الابتعاد عن التمييز أو المحاباة.
- اعتماد معايير موضوعية في الاختيار.
- * الدور التربوي: المدرب ليس مجرد موجه تقني، بل مربٍ يساهم في:
- غرس القيم الأخلاقية.
- بناء شخصية اللاعب.
- تعزيز روح الفريق والانتماء.

3- المسؤولية الأخلاقية والمهنية للإداري الرياضي:

- * الحوكمة الرشيدة: تتمثل في:
- الشفافية في اتخاذ القرارات.
- المساءلة أمام الهيئات الرقابية.
- حسن إدارة الموارد.
- * النزاهة المالية:
- تجنب الاختلاس والفساد.

- إدارة الميزانيات بفعالية.
 - ضمان توجيه الموارد لخدمة الرياضة.
 - * اتخاذ القرار المسؤول:
 - مراعاة المصلحة العامة للمنظومة الرياضية.
 - تجنب تضارب المصالح.
 - الالتزام بالقوانين واللوائح.
 - * تطوير البيئة الرياضية:
 - دعم تكوين الكفاءات.
 - تحسين البنية التحتية.
 - تعزيز صورة المؤسسة الرياضية.
- إنّ المسؤولية المهنية والأخلاقية في الرياضة تمثل الركيزة الأساسية لضمان استمرارية الرياضة كفضاءٍ نزيه وتربوي. فالرياضي، والمدرّب، والإداري يشكّلون معاً منظومة قيمية متكاملة، يُسهم التزامها في حماية الرياضة من الانحرافات، ويُعيد لها دورها الحضاري في بناء الإنسان والمجتمع.